من الوصمة إلى التقبل: رؤية نظرية حول دمج المكفوفين في المجتمع

أ.د. هاني جرجس عياد — **أ.د. بشرى كاظم سلمان**

hanagerges2005@yahoo.com — **dr.bushraalshamary@uomstansiriyah.edu.iq**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا — **كلية التربية ، الجامعة المستنصرية**

المستخلص :

يتناول هذا البحث موضوع "من الوصمة إلى التقبل: رؤية نظرية حول دمج المكفوفين في المجتمع"، حيث يركز على دراسة تأثير الوصمة الاجتماعية على المكفوفين وسبل تعزيز التقبل المجتمعي لهم. يبدأ البحث بتعريف الوصمة والتقبل الاجتماعي في سياق المكفوفين، مع تحديد أهداف البحث التي تهدف إلى دراسة تأثير الوصمة واستراتيجيات تعزيز التقبل. في الإطار النظري، يتم تناول مفهوم الوصمة الاجتماعية وأثرها على المكفوفين، بالإضافة إلى دراسة مفهوم التقبل الاجتماعي وأبعاده المتعلقة بالفئة المستهدفة. كما يتم استعراض النظريات والاستراتيجيات النظرية المتعلقة بدمج المكفوفين في المجتمع.

كما يشمل البحث مراجعة الأدبيات المتعلقة بالوصمة والتقبل الاجتماعي، حيث يتم تحليل الدراسات السابقة لفهم العلاقات بين الوصمة والتقبل في المجتمعات المختلفة.

أخيرًا، يتناول البحث التحليل النظري للنظريات المتعلقة بالوصمة والتقبل الاجتماعي، مع استنتاج استراتيجيات لتحسين دمج المكفوفين في المجتمع. يتبع ذلك تلخيص النتائج وتقديم توصيات لتعزيز التقبل الاجتماعي للمكفوفين في المجتمعات.

يمثل هذا البحث إضافة نظرية حول تحسين دمج المكفوفين عبر تبني استراتيجيات لخفض الوصمة وتعزيز التقبل المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الوصمة الاجتماعية، التقبل الاجتماعي، دمج المكفوفين.

From Stigma to Acceptance: A Theoretical Perspective on the Integration of Blind People into Society

Abstract:

This research deals with the topic of "From Stigma to Acceptance: A Theoretical Perspective on the Integration of the Blind in Society", as it focuses on studying the impact of social stigma on the blind and ways to enhance their social acceptance. The research begins by defining stigma and social acceptance in the context of the blind, with identifying the research objectives that aim to study the impact of stigma and strategies to enhance acceptance.

In the theoretical framework, the concept of social stigma and its impact on the blind is addressed, in addition to studying the concept of social acceptance and its dimensions related to the target group. Theories and theoretical strategies related to the integration of the blind in society are also reviewed.

The research also includes a review of the literature related to stigma and social acceptance, as previous studies are analyzed to understand the relationships between stigma and acceptance in different societies.

Finally, the research deals with the theoretical analysis of theories related to stigma and social acceptance, with deducing strategies to improve the integration of the blind in society. This is followed by summarizing the results and providing recommendations to enhance the social acceptance of the blind in societies.

This research represents a theoretical addition to improving the integration of the blind by adopting strategies to reduce stigma and enhance societal acceptance.

The keywords: social stigma, social acceptance, integration of the blind.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

المقدمة :

تُعد الوصمة الاجتماعية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المكفوفين في المجتمع، حيث تؤدي إلى عزلهم وتقليل فرصهم في تحقيق حياة متساوية مع الآخرين. تعتبر الوصمة حالة اجتماعية تنتج عن تصورات نمطية وسلبية تجاه المكفوفين، مما يحد من مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويُعزِّز الفجوة بينهم وبين بقية أفراد المجتمع.

التقبل الاجتماعي هو خطوة أساسية نحو التغلب على هذه الوصمة، إذ يُعنى بتقدير التنوع الإنساني والاعتراف بحقوق المكفوفين في الاندماج والمساهمة الفعالة في المجتمع. يلعب التقبل دورًا محوريًا في تحسين نوعية حياة المكفوفين، من خلال توفير بيئة داعمة تسهم في تحقيق تطلعاتهم وإبراز قدراتهم.

يُركّز هذا البحث على استعراض العلاقة بين الوصمة والتقبل الاجتماعي في سياق المكفوفين، حيث يتم تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بهما، واستكشاف دور النظريات الاجتماعية في تفسير هذه الظواهر. كما يُقدّم البحث رؤية نظرية شاملة حول آليات تعزيز التقبل المجتمعي والتقليل من تأثير الوصمة.

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على الأدبيات النظرية، حيث يتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الوصمة الاجتماعية للمكفوفين وتأثيراتها المختلفة. كما يُناقش البحث الاستراتيجيات النظرية لدمج المكفوفين في المجتمع، مستندًا إلى نماذج وقواعد فكرية عالمية تعزز التقبل الاجتماعي.

إن أهمية هذا الموضوع تتجلى في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب الإنسانية المهمة، والتي تحتاج إلى فهم معمق وحلول مبتكرة. فالمجتمعات الحديثة تسعى نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يمكن تحقيق ذلك دون ضمان دمج الفئات الأكثر عرضة للتهميش، ومن بينهم المكفوفون، بشكل مستدام.

يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول أهمية تقليل الوصمة الاجتماعية، ودور التقبل في تحسين حياة المكفوفين وتعزيز فرصهم في المشاركة المجتمعية. كما يطمح إلى توفير إطار نظري يمكن أن يكون أساسًا لتطوير السياسات الاجتماعية الداعمة لهذه الفئة.

إن دمج المكفوفين في المجتمع ليس مجرد هدف إنساني، بل هو ضرورة اجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد على مشاركة جميع الأفراد. من هنا، تأتي أهمية البحث في تقديم مقترحات نظرية لتحويل الوصمة إلى تقبل، وتمكين المكفوفين من المساهمة الكاملة في بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدالة.

فيما يلي، سنعرض النقاط الرئيسية التي يتناولها هذا البحث، على النحو التالي

1- الوصمة الاجتماعية: تعريفها وأنواعها وتأثيراتها مع التركيز على المكفوفين

الوصمة الاجتماعية هي تصنيف سلبي يُطلقه المجتمع على أفراد أو مجموعات بناءً على سمات معينة تُعتبر غير مقبولة أو مختلفة عن الأعراف السائدة. تُبنى هذه الوصمة على تصورات مسبقة وأحكام قيمية تُضفي طابعًا سلبيًا على الشخص أو المجموعة، مما يؤدي إلى فقدان مكانتهم الاجتماعية أو تعرضهم للتمييز (ك 2020، 8(31)).

تتجسد الوصمة الاجتماعية في نظرة المجتمع الدونية تجاه الأفراد أو الفئات المستهدفة بسبب عوامل مثل المرض، الإعاقة، الحالة الاجتماعية، أو حتى الانتماء العرقي والديني. غالبًا ما ترتبط الوصمة بمفاهيم التهميش والرفض، حيث يُنظر إلى الأفراد المُوصمين على أنهم عبء أو خطر اجتماعي ((Frost 2011, 5(11)).

تمثل الوصمة الاجتماعية عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق المساواة الاجتماعية، إذ تؤثر سلبًا على فرص الأفراد في الحصول على التعليم، العمل، والخدمات الأساسية. كما تُرسّخ هذه الظاهرة الفجوات الاجتماعية، مُسهِمة في خلق بيئة تعزز العزلة والإقصاء (حسن 2020، 4) .

إذن، يمكن القول بأن الوصمة الاجتماعية هي عملية تصنيف وتمييز سلبي يتعرض لها الأفراد أو المجموعات بناءً على خصائص تُعتبر غير مألوفة أو مرفوضة وفقًا للمعايير المجتمعية. تتجلى هذه الظاهرة في التصورات المسبقة والأحكام القيمية التي تعزز التمييز والتهميش، مما يؤدي إلى تقويض مكانة الأفراد المُوصمين وحرمانهم من فرص متساوية في التعليم، العمل، والمشاركة الاجتماعية. وبذلك، تُشكّل الوصمة الاجتماعية عائقًا أمام تحقيق العدالة الاجتماعية، وتسهم في ترسيخ التفرقة والإقصاء داخل المجتمع.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

الوصمة الاجتماعية تتنوع في مجالات عدة، ويشمل كل نوع منها تأثيرًا مختلفًا على الأفراد المستهدفين. فيما يلي بعض الأنواع الرئيسية للوصمة الاجتماعية مع توضيح مختصر لكل نوع منها:

أ- **الوصمة الجسمية:** تشير إلى التمييز ضد الأفراد بسبب الاختلافات الجسدية أو الإعاقات، مثل التشوهات أو فقدان الأطراف أو إعاقات حركية (مثل الشلل أو ضعف العضلات). يُنظر إلى هؤلاء الأفراد في كثير من الأحيان على أنهم أقل قدرة أو ناقصي الجمال، مما يؤدي إلى تهميشهم في المجتمع (جوديث 2014، 19).

ب- **الوصمة العقلية:** تتعلق بالتمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية أو نفسية مثل الاكتئاب، الفصام أو القلق. يُنظر إلى هؤلاء الأفراد في بعض الأحيان على أنهم غير قادرين على التكيف مع الحياة اليومية، مما يعزز العزلة الاجتماعية (على 2020، 8(8)).

ج- **الوصمة الحسية:** تتعلق بفقدان أو ضعف إحدى الحواس مثل السمع أو البصر، حيث يُنظر إلى الأشخاص الذين يعانون من هذه الإعاقات كأقل قدرة على التفاعل مع العالم من حولهم، مما يؤدي إلى استبعادهم في بعض الأحيان من الأنشطة الاجتماعية. على سبيل المثال، يُعتبر المكفوفون من أبرز الفئات التي تواجه هذه الوصمة، حيث يُنظر إليهم في بعض الأحيان على أنهم محدودون في تفاعلهم مع المجتمع بسبب فقدانهم لحاسة البصر. هذه النظرة السلبية قد تؤدي إلى استبعادهم من بعض الأنشطة الاجتماعية أو تهميشهم في المجتمع (وليد 2015، 2(1)).

د- **الوصمة اللغوية:** تتعلق بالاضطرابات أو الصعوبات في استخدام اللغة والكلام، مثل التلعثم أو العجز عن النطق بشكل سليم. هذه الصعوبات قد تجعل التواصل مع الآخرين صعبًا، مما يعرض الأفراد للرفض أو الاستهزاء (Brundage 2022, 46) .

هـ- **الوصمة العرقية والجنسية:** تتعلق بالتمييز ضد الأفراد بناءً على خلفياتهم العرقية أو الثقافية أو جنسهم، حيث يُنظر إليهم على أنهم "مختلفون" أو "غرباء". قد يُعامل هؤلاء الأفراد بشكل غير عادل ويُحرَمون من الفرص بسبب لون بشرتهم أو عرقهم أو ثقافتهم، أو بسبب جنسهم، حيث يُنظر إلى النساء في بعض المجتمعات على أنهن أقل قدرة أو قيمة مقارنة بالرجال، مما يؤدي إلى تهميشهن وتقليص فرصهن في مختلف مجالات ومناحي الحياة (Quiros 2009, 68).

و- **الوصمة المرضية:** تتعلق بالأشخاص الذين يعانون من أمراض جسدية أو نفسية مزمنة أو معدية، مثل السرطان أو فيروس نقص المناعة البشرية. يُنظر إلى هؤلاء الأفراد أحيانًا على أنهم عبء اجتماعي أو خطر على الآخرين، مما يعزز عزلتهم الاجتماعية (أحمد 2021، 25).

ز- **الوصمة الجندرية:** تتعلق بالتمييز ضد الأفراد الذين لا يتوافقون مع الأدوار الجندرية التقليدية أو الهوية الجنسية السائدة في المجتمع. قد يواجه هؤلاء الأفراد استبعادًا أو تعنيفًا بسبب اختيارهم لمجالات أو سلوكيات غير متوافقة مع المعايير الجندرية المعتادة. على سبيل المثال، يُعتبر المثليون من أبرز الفئات التي تواجه هذه الوصمة، حيث يُنظر إليهم في بعض المجتمعات على أنهم مخالفون للأعراف الجندرية التقليدية، مما يؤدي إلى تهميشهم أو استبعادهم (Hasselt 1983, 3(1).)

ح- **الوصمة الجنائية:** تتعلق بالتمييز ضد الأفراد الذين ارتكبوا جرائم أو تورطوا في سلوكيات مخالفة للمعايير الاجتماعية. يتم تصنيف هؤلاء الأفراد على أنهم "منحرفون" أو غير قادرين على الاندماج في المجتمع، مما يعوق فرصهم في الحصول على التعليم أو الوظائف (جرجس 2021، 78).

ط- **الوصمة المرتبطة بالحالة الاجتماعية:** تتعلق بالتمييز ضد الأفراد بناءً على وضعهم الاجتماعي أو العائلي، مثل الطلاق، العزوبية، أو الانتماء إلى طبقة اجتماعية منخفضة. يُنظر إلى هؤلاء الأفراد في بعض الأحيان على أنهم أقل شأنًا أو غير مؤهلين اجتماعيًا، مما يؤدي إلى عزلتهم وتهميشهم في المجتمع ويقلل من فرصهم في الحصول على الحقوق أو الفرص الاجتماعية (Sayce 2009, 7(4)).

مما تقدم، يتضح أن مفهوم الوصم يشير إلى وجود شخص يحمل خصائص جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية غير مرغوب فيها اجتماعيًا، مما يحرم هذا الشخص من التقبل الاجتماعي. فالوصم هو نمط من السلوك أو السمات النفسية والعقلية والاجتماعية التي يمتلكها الفرد، والتي لا تتوافق مع الخصائص التي يألفها المجتمع، فيُنظر إليه باعتباره شاذًا أو غير طبيعي. نتيجة لذلك، يُعامل هذا الفرد بناءً على هذه التصورات، مما يؤدي إلى شعوره بالدونية والاغتراب عن المجتمع، ويعاني من نقص في التقبل الاجتماعي.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

إن الوصمة الاجتماعية لها تأثيرات كبيرة على الأفراد والمجتمعات، حيث تتسبب في آثار نفسية، اجتماعية، اقتصادية وصحية. هذه التأثيرات قد تختلف في حدتها بناءً على نوع الوصمة وطبيعة المجتمع، لكن في المجمل، تساهم الوصمة في تعزيز التمييز والانعزال. وتؤثر هذه التأثيرات سلبًا على فرص الأفراد في التكيف مع التحديات المجتمعية وتحقيق التقدم الشخصي.

على المستوى النفسي، يعاني الأفراد الذين يتعرضون للوصمة الاجتماعية من تدني تقدير الذات والشعور بالعار والخجل. هؤلاء الأفراد قد يعانون من الاكتئاب والقلق بسبب تصورات المجتمع السلبية تجاههم. عندما يُنظر إليهم على أنهم أقل قيمة أو غير قادرين على المشاركة بفعالية في المجتمع، فإن ذلك يخلق شعورًا مستمرًا بالرفض والعجز. هذه التأثيرات النفسية قد تقودهم إلى الانعزال عن الآخرين، مما يعمق مشاعر العزلة والحرمان (محمد 2022، 2(4)).

من ناحية اجتماعية، تؤدي الوصمة إلى تعزيز الانقسامات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. الأشخاص الذين يعانون من الوصمة الاجتماعية قد يواجهون صعوبة في بناء علاقات صحية وطبيعية مع الآخرين. الوصمة تخلق حاجزًا بين الأفراد المستبعدين وبقية المجتمع، مما يعوق عمليات الاندماج الاجتماعي. هذا التهميش الاجتماعي المستمر يؤثر على قدرة الأفراد على المشاركة في الأنشطة المجتمعية، مما يؤدي إلى تقليل فرصهم في التفاعل الاجتماعي الإيجابي (Goffman 1963, 98) .

على الصعيد الاقتصادي، تساهم الوصمة في زيادة التحديات الاقتصادية للأفراد الذين يعانون منها. الأشخاص الموسومون قد يجدون صعوبة في الحصول على فرص عمل لائقة أو التقدم في حياتهم المهنية بسبب التمييز الذي يتعرضون له في سوق العمل. على سبيل المثال، قد يتم رفض طلبات التوظيف أو يتم التعامل مع هؤلاء الأفراد بشكل غير عادل بسبب وصمة مرتبطة بإعاقاتهم أو ظروفهم الصحية. هذا التمييز الاقتصادي يعمق من مشكلاتهم المالية ويسهم في تقليل فرصهم لتحقيق الاستقلالية المالية (Krug 2019, 53).

أخيرًا، الوصمة تؤثر أيضًا على الصحة العامة للفرد. الأشخاص الذين يعانون من وصمة اجتماعية قد يتجنبون طلب الرعاية الصحية بسبب الخوف من التعرض للتمييز أو الحكم عليهم. هذا يؤدي إلى عدم تلقي العلاج في الوقت المناسب، مما قد يتسبب في تفاقم حالاتهم الصحية. علاوة على ذلك، يعاني هؤلاء الأفراد من مستويات عالية من التوتر والقلق، مما يزيد من خطر الإصابة بأمراض جسدية ونفسية مزمنة (مصطفى 2022، 1(60).).

تماشيًا مع ما تم ذكره، تُعد الوصمة الاجتماعية من أبرز التحديات التي تواجه المكفوفين في المجتمع، حيث يُنظر إليهم في كثير من الأحيان على أنهم أقل قدرة أو غير قادرين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. هذا التصور السلبي يعزز العزل الاجتماعي، مما يزيد من تهميش المكفوفين ويحد من فرصهم في الاندماج الكامل في المجتمع. في كثير من الحالات، يُعتقد أن المكفوفين يحتاجون إلى مساعدة مستمرة، ويُنظر إليهم كأشخاص معتمدين بالكامل على الآخرين، مما يؤدي إلى تعزيز الصورة النمطية السلبية عنهم (العزيز 2024، 1(65)).

إن أحد التأثيرات الرئيسية للوصمة الاجتماعية هو تقييد فرص المكفوفين في الحصول على التعليم والعمل. حيث يُعتقد أحيانًا أن المكفوفين غير قادرين على أداء المهام التي تتطلب مهارات بصرية أو غير قادرين على التفاعل بشكل كامل مع بيئتهم. نتيجة لهذه التصورات الخاطئة، يُحرم المكفوفون من فرص العمل أو التعليم المتساوية مع الآخرين، مما يساهم في استمرار الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين الأشخاص المبصرين. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق حالة من الاعتماد المستمر على المؤسسات الاجتماعية التي قد تكون غير كافية لتلبية احتياجاتهم (McBroom 1998, 104).

من جهة أخرى، يمكن أن تؤثر الوصمة الاجتماعية على الصحة النفسية للمكفوفين بشكل سلبي ملحوظ. حيث قد يشعر المكفوفون بالعزلة الاجتماعية وعدم القبول، مما يؤدي إلى مشاكل في تقدير الذات والقلق والاكتئاب. الحياة اليومية للمكفوفين يمكن أن تصبح مليئة بالقيود النفسية نتيجة لهذا التهميش، وهو ما يعزز من مشاعر الضعف وعدم الكفاءة. في كثير من الأحيان، يتجنب المكفوفون البحث عن الدعم النفسي خوفًا من أن يتم تقييمهم بشكل سلبي من قبل المجتمع (فرحان 2012، 28(3)).

أخيرًا، يمكن للوصمة الاجتماعية أن تخلق حاجزًا بين المكفوفين والمجتمع الأوسع. عندما يواجه المكفوفون التمييز والعزل الاجتماعي، يصبحون أقل قدرة على المشاركة في الأنشطة العامة أو حتى اتخاذ قرارات حياتية هامة بأنفسهم. هذا التهميش يعزز من الاستبعاد الاجتماعي، مما يجعل من الصعب عليهم بناء شبكة دعم قوية أو حتى الاندماج في الحياة المجتمعية. وبالتالي، فإن

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

الوصمة الاجتماعية تساهم في تعزيز الفجوة بين المكفوفين والمجتمع، وتحد من قدرتهم على التفاعل والمشاركة الفعالة (Klauke 2023, 16) .

تُظهر التحديات التي يواجهها المكفوفون نتيجة الوصمة الاجتماعية أهمية التغيير المجتمعي في التعامل مع هذه الفئة. الوصمة ليست مشكلة فردية بقدر ما هي انعكاس لمواقف ثقافية وسلوكية جماعية تعزز التمييز والعزل. لذلك، لا يمكن معالجة هذه القضية دون تعزيز الوعي المجتمعي حول قدرات المكفوفين وإسهاماتهم المحتملة في مختلف المجالات.

في المجمل، تُعتبر الوصمة الاجتماعية أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق المكفوفين لحقوقهم الكاملة في التعليم والعمل والاندماج الاجتماعي. يتطلب تجاوز هذه التحديات اتخاذ خطوات شاملة تتضمن تحسين برامج التوعية المجتمعية، تعزيز التشريعات التي تكفل حقوق المكفوفين، وتطوير برامج التأهيل وإعادة الإدماج التي تُظهر إمكانياتهم وتحدّ من النظرة النمطية تجاههم.

2- التقبل الاجتماعي: مفهومه وأبعاده في سياق المكفوفين

التقبل الاجتماعي يُشير إلى قبول الأفراد أو المجموعات كما هم دون إصدار أحكام مسبقة أو ممارسة تمييز ضدهم. يُعتبر هذا المفهوم أساسًا لتحقيق التماسك الاجتماعي، حيث يسهم في تعزيز الاحترام المتبادل والتعاون بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن اختلافاتهم. التقبل الاجتماعي لا يعني مجرد التسامح، بل يشمل بناء علاقات قائمة على التقدير والفهم، ما يخلق بيئة داعمة تُشعر الجميع بالأمان والانتماء (Abrams 2013, 98).

بذلك، يُعتبر التقبل الاجتماعي ليس مجرد سلوك فردي، بل هو عملية مجتمعية تُعزز من خلال التوعية والتعليم وتغيير الصور النمطية السائدة. عندما يعمل المجتمع على تعزيز القيم التي تدعو إلى احترام التنوع وتقدير الاختلافات، يصبح التقبل الاجتماعي ثقافة شاملة تساهم في الحد من التمييز والوصم الاجتماعي. كما أن دعم المؤسسات التعليمية والإعلامية لهذه القيم يسهم بشكل كبير في نشر الوعي وبناء أجيال قادرة على التعامل مع الآخرين بمرونة وانفتاح، مما يعزز من استقرار المجتمع وتقدمه.

من هنا، يتضمن التقبل الاجتماعي عدة أبعاد تشمل الاحترام، التسامح، والمساواة. الاحترام يعني الاعتراف بقيمة كل فرد بغض النظر عن خلفيته أو خصائصه، في حين يشير التسامح إلى قبول التنوع وعدم محاولات تغييره أو مقاومته. أما المساواة فتتعلق بمعاملة الجميع على قدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للجميع دون تمييز أو تهميش (DeWall 2011, 108) .

مما سبق، يتضح أن التقبل الاجتماعي يُعد عاملًا رئيسيًا في تعزيز التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات في المجتمع. من خلاله، يمكن بناء بيئة اجتماعية تحترم التنوع وتقبل الاختلافات، مما يقلل من التمييز ويعزز فرص التعاون والمشاركة الفعالة. يساهم التقبل الاجتماعي في تقوية الروابط بين الأفراد ويسهم في خلق مجتمع أكثر شمولًا وعدلاً، حيث يتوفر للجميع فرص متساوية دون أي نوع من الاستبعاد أو التهميش.

أما في سياق المكفوفين، فيشير التقبل الاجتماعي إلى استعداد المجتمع لفهم احتياجاتهم، وتقدير قدراتهم، والتعامل معهم كأفراد فاعلين ومؤثرين. التقبل في هذا السياق يتطلب تجاوز الصور النمطية السلبية التي تُلحق بالمكفوفين، مثل افتراض العجز أو الاعتماد المطلق على الآخرين، والتركيز بدلاً من ذلك على تمكينهم من المشاركة الكاملة في الحياة اليومية والعملية.

لا شك أن التقبل الاجتماعي للمكفوفين يُعد خطوة أساسية نحو تحقيق اندماجهم الكامل في المجتمع. عندما يُقبل المكفوفون من قبل المجتمع، تُتاح لهم الفرصة للمشاركة الفاعلة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذا التقبل يعزز من ثقتهم بأنفسهم ويشجعهم على استغلال إمكانياتهم الكاملة، مما يساهم في الحد من تأثير الوصمة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

واقع الأمر أن تعزيز التقبل الاجتماعي للمكفوفين يتطلب دورًا فاعلًا من الأفراد والمؤسسات. يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التوعية المجتمعية التي تُبرز قدرات المكفوفين وتسهم في تغيير الصور النمطية عنهم. كما يمكن للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية توفير بيئات عمل وتعليم متكافئة تضمن دمج المكفوفين بشكل طبيعي. هذه الجهود المشتركة تساعد في خلق مجتمع أكثر شمولية يتسم بالاحترام والتقدير للجميع.

في هذا الصدد، توصلت دراسة قامت بها Giulia Barbareschi وزملاؤها (2021) بعنوان: "*When They See a Wheelchair, They've Not Even Seen Me: Factors Shaping the Experience of Disability Stigma and Discrimination in Kenya*" (عندما يرون الكرسي المتحرك، لا يروونني: العوامل المؤثرة في تجربة وصمة الإعاقة والتمييز في

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

كينيا) إلى أن المواقف المجتمعية الإيجابية تسهم بشكل كبير في تقليص مستويات الوصمة وتعزيز القبول الاجتماعي للمكفوفين. على سبيل المثال، في بلدة "نييري" الريفية في كينيا، قام الشيوخ وأفراد المجتمع المؤثرين بالترويج لمواقف إيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، مما ساعد في تغيير الصور النمطية السلبية عنهم. وقد شجعوا الآخرين على دعم هؤلاء الأشخاص وضمان حصولهم على التعليم والخدمات الأساسية، مما ساهم في إدماجهم الكامل في المجتمع. هذه الجهود تبرز أهمية تعزيز الوعي المجتمعي في خلق بيئة شاملة تدعم المكفوفين وتمكنهم من المشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة.

استنادًا لما سبق، يمكن القول إن تعزيز التقبل الاجتماعي للمكفوفين يُعد عملية شاملة تتطلب تضافر الجهود المجتمعية والمؤسساتية لخلق بيئة تسهم في تقليص الوصمة الاجتماعية المترسخة عنهم. من خلال التوعية المجتمعية وتقديم الفرص المتكافئة للمكفوفين في مختلف المجالات، يتم تمكينهم من المشاركة الفاعلة وتحقيق استقلاليتهم. هذه الجهود المشتركة لا تقتصر على تحسين أوضاع المكفوفين فحسب، بل تساهم في بناء مجتمع يتسم بالعدالة والمساواة، حيث تُتاح للجميع الفرص دون أي تمييز.

3- دمج المكفوفين: النظريات والاستراتيجيات النظرية للدمج الاجتماعي

الدمج الاجتماعي للمكفوفين يُعد عملية ضرورية تهدف إلى تمكين الأفراد المكفوفين من التفاعل والمشاركة الفاعلة في المجتمع. يشمل هذا الدمج توفير فرص متساوية لهم في كافة مجالات الحياة، مثل التعليم، والعمل، والأنشطة الاجتماعية، والثقافية. الهدف الأساسي من الدمج هو تدمير الحواجز الاجتماعية والنفسية التي تحول دون دمج المكفوفين مع غيرهم من أفراد المجتمع، وبالتالي يتم ضمان حقهم في المشاركة الكاملة في الحياة اليومية، بعيدًا عن التمييز والعزل (فاروق 2013، 108) .

الدمج الاجتماعي لا يقتصر فقط على توفير الفرص للمكفوفين، بل يشمل أيضًا تغيير المفاهيم والسلوكيات المجتمعية تجاههم. إذ يُشجَّع المجتمع على تبني مواقف إيجابية واحتوائية تجاه المكفوفين، والاعتراف بقدراتهم المختلفة وعدم تصنيفهم وفقًا لوضعهم البصري فقط. من خلال ذلك، يتم بناء مجتمع أكثر تقبلًا وتفاهمًا، حيث لا يُنظر إلى المكفوفين كأشخاص مختلفين أو عاجزين، بل كأفراد قادرين على العطاء والإبداع ((Hall 2009, 3(3) .

من ناحية أخرى، يتطلب الدمج الاجتماعي للمكفوفين تهيئة بيئة ملائمة من حيث الوصول إلى المعلومات والخدمات. يشمل ذلك توفير تكنولوجيا مساعدة، كالأدوات التي تسهل القراءة والكتابة، وكذلك التدريب على المهارات الحياتية التي تُمكّن المكفوفين من التفاعل بشكل مستقل وآمن مع العالم من حولهم. في هذا السياق، يكون دمج المكفوفين في المجتمع خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، مما يعزز رفاههم ويسهم في تحسين نوعية حياتهم (وآخرون 2017، 44(2)).

فيما يلي، سيتم عرض أهم الجوانب التي تُبرز أهمية الدمج الاجتماعي للمكفوفين على النحو التالي (OECD, 2022):

أ- يساهم الدمج في ضمان أن المكفوفين لديهم نفس الفرص في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

ب- يسهم الدمج في إزالة الصور النمطية السلبية عن المكفوفين ويعمل على تغيير مواقف المجتمع تجاههم، مما يعزز التقبل الاجتماعي.

ج- من خلال الدمج، يمكن للمكفوفين التفاعل مع المجتمع، مما يساعدهم في الشعور بالانتماء والتقدير، ويُحسن رفاههم النفسي والاجتماعي.

د- يوفر الدمج فرصًا متساوية للمكفوفين في التعليم والعمل، مما يُمكّنهم من تطوير مهاراتهم وقدراتهم بشكل كامل.

هـ- الدمج يساهم في تقليل العزلة الاجتماعية والتهميش، ويعزز المشاركة الفاعلة في المجتمع.

و- يُعتبر الدمج خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع، مما يعزز بيئة شاملة تُتيح للجميع فرصًا متساوية للإبداع والنمو.

لنجاح عملية دمج المكفوفين في المجتمع، لا بد أن يوضع في الاعتبار أن هذا الدمج يتطلب التزامًا مستمرًا من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والمجتمعية. يتعين تطوير سياسات وتشريعات تدعم هذا الدمج، وتوفير التدريب والتوعية للمجتمع حول كيفية التعامل مع المكفوفين بشكل عادل وداعم. فالمجتمع المتكامل الذي يتيح الفرص للجميع، بغض النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم، هو أساس لبناء بيئة مستدامة، عادلة، وشاملة تتسم بالاحترام المتبادل.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

في هذا السياق، يجدر بالذكر أن نظرية الاندماج الاجتماعي هي إطار نظري يركز على دمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع بشكل متكامل. تدعو هذه النظرية إلى ضرورة منح الأفراد ذوي الإعاقات، مثل المكفوفين، الفرصة للمشاركة الفعالة في مختلف المجالات الاجتماعية مثل التعليم، والعمل، والحياة اليومية. من خلال تطبيق هذه النظرية، يصبح دمج المكفوفين في المجتمع ليس مجرد حق لهم، بل جزءًا أساسيًا من بناء مجتمع يعترف بالتنوع ويسعى لتحقيق المساواة (Oliver 1996, 83) .

تهدف نظرية الاندماج الاجتماعي إلى تعزيز الفهم الاجتماعي والتفاعل بين الأفراد المختلفين. كما تسهم في إلغاء الحواجز التي قد تعيق المشاركة الاجتماعية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. في هذه النظرية، يُعتبر المجتمع بأكمله المسؤول عن تسهيل مشاركة المكفوفين وتوفير بيئات شاملة تُتيح لهم فرصة التفاعل مع الأفراد الآخرين، مما يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية التي قد تنشأ بسبب الإعاقة .

من خلال تطبيق نظرية الاندماج الاجتماعي، يمكن للمجتمعات أن توفر بيئات تعليمية وعملية تدمج المكفوفين دون تمييز، مما يساعد على تعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم. كما تؤكد النظرية على أهمية أن تكون المؤسسات الحكومية وغير الحكومية قادرة على توفير التسهيلات والموارد اللازمة لدعم المكفوفين في مختلف جوانب حياتهم. وهذا يسهم في تحسين جودة حياتهم وتقليل آثار الوصمة الاجتماعية المرتبطة بإعاقتهم (Shakespeare 2014, 58).

على مستوى الأفراد، تعزز نظرية الاندماج الاجتماعي من قدرة المكفوفين على التفاعل الاجتماعي بشكل أكثر إيجابية. فبدلاً من أن يُنظر إليهم على أنهم أفراد معزولين أو منفصلين عن المجتمع، يتمكنون من إثبات قيمتهم الاجتماعية من خلال الإسهام في مختلف الأنشطة. ويُنظر إلى دمج المكفوفين كمساهمين فاعلين في المجتمع، مما يعزز من احترامهم وتقديرهم من قبل الآخرين (Thomas 2017, 178) .

في ضوء ذلك، تعتبر نظرية الاندماج الاجتماعي أداة قوية للتغيير الاجتماعي. فهي تساهم في تعزيز الوعي المجتمعي حول حقوق المكفوفين والأفراد ذوي الإعاقات، وتعمل على تذليل الصعوبات التي قد يواجهونها في عملية الاندماج. من خلال تطبيق هذه النظرية، يصبح المجتمع أكثر شمولية، حيث تُحترم حقوق الجميع، ويُتاح الفرصة للمكفوفين للمشاركة والمساهمة في بناء مجتمع عادل ومتساوٍ.

كما أنه، وفقًا لنظرية العدالة الاجتماعية، فإنه يجب أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة، مثل المكفوفين، بنفس حقوق وفرص الآخرين في جميع مجالات الحياة، مثل التعليم والعمل والصحة. تدعو هذه النظرية إلى إزالة الحواجز التي قد تقف أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء كانت مادية أو نفسية أو اجتماعية، من أجل تحقيق مشاركة فعالة ومتساوية لهم في المجتمع. إن هذه النظرية تتطلب الاعتراف بالتفاوتات التي قد تواجهها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل التمييز أو صعوبة الوصول إلى الموارد الضرورية، مما يستدعي اتخاذ تدابير إيجابية لضمان المساواة. كما تدعو إلى تعزيز فكرة تكافؤ الفرص، وتحث على تعديل السياسات العامة لتسهيل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بشكل كامل، مما يساهم في تعزيز مشاركتهم الفعالة اجتماعيًا واقتصاديًا ((الإسكوا) 2020، 311).

إن العدالة الاجتماعية تُعتبر أحد الركائز الأساسية لضمان حقوق الإنسان للأفراد ذوي الإعاقة، حيث تسعى لتوفير بيئة تسمح لهم بالاستفادة من الفرص المتاحة في المجتمع بشكل عادل. ومن خلال إعادة تشكيل السياسات والممارسات الاجتماعية، يمكن للمجتمع أن يضمن عدم تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المكفوفين، مما يؤدي إلى تعزيز شمولهم في كافة الأنشطة المجتمعية والاقتصادية. كما تُبرز أهمية تعزيز ثقافة التقبل والتنوع لضمان انخراط المكفوفين في جميع مجالات الحياة. ويُعدّ توفير الدعم اللازم، سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي، خطوة محورية لتحقيق مجتمع أكثر شمولية وإنصافًا (الأونروا، 2017).

في هذا السياق، تبرز أهمية التأكيد على ضرورة إلغاء الحواجز الاجتماعية والنفسية التي قد تحول دون دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل المكفوفين، في المجتمع. يتطلب ذلك استراتيجيات تدخُّلية تتمثل في تطوير البرامج التعليمية والوظيفية التي تتيح لهم المشاركة الفعالة، فضلاً عن تطوير بيئات شاملة تدعمهم في مختلف المجالات. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تضافر الجهود المجتمعية والإصلاحات السياسية لضمان حقوق الإنسان، مما يعزز من دورهم الفاعل في بناء مجتمع منفتح ومتعدد.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

وأخيرًا، تُعتبر نظرية الحقوق المدنية من النظريات الأساسية التي تدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل المكفوفين، كجزء من حركة حقوق الإنسان العامة. تركز هذه النظرية على ضمان حق الأفراد ذوي الإعاقة في التمتع بحياة كريمة، ضمن نفس الظروف التي يتمتع بها الأفراد غير المعاقين. هذا يشمل توفير فرص متساوية في التعليم، العمل، الرعاية الصحية، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية (منصور 2022، 34(1)).

إنه وفقًا لهذه النظرية، يجب على المجتمع والحكومات أن تضمن عدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات الحياتية. وبذلك، تدعو النظرية إلى سن القوانين والسياسات التي توفر الحماية ضد التمييز على أساس الإعاقة، مثل قانون "الأمريكيين ذوي الإعاقة" (ADA) في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يهدف إلى إزالة الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المكفوفين، في مجالات العمل، التعليم، المواصلات، والمرافق العامة. كما تشجع النظرية على تعزيز ثقافة الشمولية والقبول داخل المجتمع لضمان تكافؤ الفرص والمشاركة الفعّالة (Glover 2009, 92) .

تعزز هذه النظرية مبدأ المساواة وتطالب بتعديل السياسات والممارسات التي قد تُعرقل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساهم في دمجهم الفعّال في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد النظرية على أن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ليس فقط ممارسات غير أخلاقية، بل أيضًا ممارسات غير قانونية يجب محاربتها، وتعتبر أن التمييز على أساس الإعاقة يقوض من قدرة هؤلاء الأفراد، مثل المكفوفين، على المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (إسماعيل 2003، 142).

كما نرى فإن نظرية الحقوق المدنية تسعى إلى تحفيز الحركة العالمية لمساواة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتؤكد أن كرامتهم يجب أن تُحترم، ويجب أن يتمتعوا بجميع الحقوق التي يتمتع بها أي فرد آخر في المجتمع. من خلال ذلك، تصبح القضية مسألة عدالة اجتماعية وحقوق أساسية، مما يدفع لتحقيق مجتمع أكثر شمولية.

إجمالًا، تُعدّ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة المكفوفين، جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي يجب أن تُحترم وتُعزز. من خلال تطبيق نظريات مثل نظرية الاندماج الاجتماعي ونظرية الحقوق المدنية ونظرية العدالة الاجتماعية، يتضح أن تحقيق المساواة والفرص المتكافئة يتطلب إزالة الحواجز الاجتماعية والنفسية التي قد تقف أمام هؤلاء الأفراد، بما في ذلك الوصمة الاجتماعية التي قد تحد من مشاركتهم الفعّالة. تعزيز ثقافة الشمولية والتقبل، وتوفير بيئات داعمة لهم في التعليم والعمل والمجتمع، يساهم في ضمان دمجهم الكامل. كما أن العدالة الاجتماعية تتطلب سياسات تدعم تكافؤ الفرص لجميع الأفراد، مما يعزز من مشاركتهم الفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويُسهم في بناء مجتمع أكثر إنصافًا وتنوعًا.

في هذا الإطار، فإن استراتيجيات الدمج الاجتماعي للمكفوفين هي كما يلي:

أ- توفير بيئات تعليمية شاملة: تشمل هذه الاستراتيجية تكييف المناهج الدراسية وتوفير تقنيات مساعدات مثل الكتب الصوتية وبرامج القراءة باستخدام الحاسوب، بالإضافة إلى تدريب المعلمين على استخدام تقنيات التعليم التي تدعم احتياجات المكفوفين.

ب- تعزيز فرص العمل: تركز هذه الاستراتيجية على ضمان توافر فرص العمل للمكفوفين في بيئات عمل شاملة، من خلال تكييف المرافق وإدخال التكنولوجيا المساعدة مثل البرمجيات الخاصة التي تدعم المكفوفين في أداء وظائفهم.

ج- تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات: تضمن هذه الاستراتيجية توافر المعلومات والخدمات بشكل يسهل الوصول إليها للمكفوفين، من خلال توفير المحتوى الرقمي الميسر باستخدام الصوت أو الوسائط المناسبة لتيسير الاستخدام.

د- زيادة الوعي المجتمعي: تستهدف هذه الاستراتيجية تحسين فهم المجتمع لحقوق المكفوفين وأهمية دمجهم في كافة الأنشطة المجتمعية من خلال حملات توعية تعمل على تغيير التصورات السلبية وتعزيز القبول والتقبل الاجتماعي لهم.

هـ- تطوير البنية التحتية المتاحة: تشمل هذه الاستراتيجية تكييف المرافق العامة، مثل محطات النقل والمباني العامة، لتكون مهيأة بشكل يناسب احتياجات المكفوفين، مثل توفير إرشادات صوتية وأرضيات موجهة.

و- تعزيز المشاركة السياسية: تركز هذه الاستراتيجية على ضمان تمثيل المكفوفين في الحياة السياسية والمجتمعية، من خلال تسهيل مشاركتهم في عمليات الانتخابات والمشاركة في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم.

من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن ضمان دمج المكفوفين بشكل كامل في المجتمع، مما يساهم في تمكينهم وتحقيق العدالة الاجتماعية. إجمالًا، تساهم هذه الاستراتيجيات في توفير بيئة داعمة تضمن للمكفوفين فرصًا متساوية في مختلف جوانب الحياة.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

4- استعراض الدراسات السابقة حول الوصمة والتقبل الاجتماعي للمكفوفين

تُعتبر الدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي يستند إليها البحث الحالي، حيث توفر قاعدة معرفية لفهم موضوع الوصمة الاجتماعية والتقبل الاجتماعي للمكفوفين. من خلال استعراض هذه الدراسات، يمكن التعرف على التحديات التي يواجهها المكفوفون في المجتمع، وكذلك الاستراتيجيات التي تم اقتراحها لتحسين إدماجهم. كما تسهم هذه الدراسات في توضيح الفجوات البحثية التي يحتاج البحث الحالي إلى معالجتها، مما يساعد في بناء استنتاجات أكثر دقة وفعالية بشأن سبل تعزيز التقبل الاجتماعي للمكفوفين وتقديم حلول للتحديات التي تواجههم في المجتمع.

على سبيل المثال، توصلت دراسة Emilia Śmiechowska-Petrovskij (2017) إلى أن الأفراد المكفوفين غالبًا ما يُصنَّفون اجتماعيًا بناءً على إعاقتهم، مما يؤدي إلى تقليل فرصهم في الحصول على التعليم والعمل. وأظهرت الدراسة أن الوصمة تعزز مشاعر العزلة الاجتماعية وتحد من التفاعل الإيجابي مع أفراد المجتمع.

كما ركزت دراسة Sara Partow, Roger Cook & Rachael McDonald (2021) على الصور النمطية السلبية المرتبطة بالمكفوفين، مثل اعتبارهم عاجزين أو غير قادرين على تحمل المسؤوليات. وأكدت أن هذه الصور تؤثر على فرصهم في التعليم والعمل والزواج، مما يعمق الإحساس بالتمييز ويعيق تحقيق التكيف الاجتماعي والنفسي.

وفي سياق متصل، تناولت دراسة Mala D. Naraine & Peter H. Lindsay (2011) استراتيجيات تحسين التقبل الاجتماعي للمكفوفين من خلال التوعية المجتمعية وإشراك المكفوفين في الأنشطة الاجتماعية. أشارت الدراسة إلى أن المجتمعات التي تعتمد برامج تعليمية للتعريف بإمكانات المكفوفين تُظهر مستويات أعلى من التقبل الاجتماعي وتقليل الصور النمطية.

وأظهرت دراسة A. Uday Bhaskar, Yehuda Baruch & Seeta Gupta (2022) أن توفير فرص التعليم والعمل الملائمة يعزز التقبل الاجتماعي للمكفوفين. فقد توصل الباحثون إلى أن إشراك المكفوفين في مؤسسات تعليمية ومهنية شاملة يزيد من التفاعل الإيجابي بينهم وبين أفراد المجتمع، مما يساهم في تحسين نظرة المجتمع تجاههم.

أما دراسة Theekshana Suraweera & Vandhana Dunuwila (2019) فقد أشارت إلى أن التحدي الرئيسي في تعزيز التقبل الاجتماعي يكمن في ضعف الوعي المجتمعي وقلة البرامج التوعوية الموجهة للمجتمع. واقترحت الدراسة تنفيذ حملات توعية تهدف إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة، بالإضافة إلى تحسين التشريعات الداعمة لحقوق المكفوفين.

وأكدت دراسة Hisae Miyauchi (2020) على أهمية التعليم الشامل كأداة رئيسية لتقليل الوصمة الاجتماعية. وأوضحت أن دمج المكفوفين في المدارس العامة، مع توفير خصائص التعليم الشامل مثل إزالة الحواجز المادية والاجتماعية، وتكييف المناهج لتتناسب مع احتياجات جميع الطلاب، وتعزيز بيئة تعليمية تدعم التنوع وتقبل الاختلافات، يسهم في تعزيز التفاهم المتبادل بينهم وبين بقية الطلاب، مما يساهم في تعزيز تقبل المجتمع لإعاقتهم وزيادة احترامهم.

من جهة أخرى، أفادت دراسة محمد حسني أبو ملحم وآخرون (2017) بأن التقنيات الحديثة المجهزة للمكفوفين تُعدُّ وسائل متطورة تعزِّز دمج هذه الفئة في المجتمع، وتساهم في تنمية معارفهم وتأهيلهم لسوق العمل، بما يحقِّق الغايةَ الأسمى ودمجهم في المجتمع للاستفادة من الطاقات الكامنة لديهم. وقد طالبت الدراسة الحكومةَ والقطاعَ الخاصَّ بالعمل على توفير هذه التقنيات بما يساعد على انتشارها وضمان حصول جميع المكفوفين عليها، خاصة في ظلِّ ارتفاع أسعار الأجهزة الخاصة بهم.

تجمع الدراسات السابقة على أن الوصمة الاجتماعية للمكفوفين تمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق التقبل والاندماج الاجتماعي. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن الصور النمطية السلبية حول المكفوفين، مثل اعتبارهم عاجزين أو غير قادرين على أداء المهام اليومية، تؤدي إلى تكريس العزلة الاجتماعية لهم. وهذه الصور المترسخة في المجتمع تُضعف فرصهم في الحصول على التعليم والعمل، وتزيد من تهميشهم. لذلك، يصبح من الضروري معالجة هذه الوصمة من خلال استراتيجيات شاملة تدعم دمج المكفوفين في المجتمع بشكل كامل.

وقد أكدت الدراسات أن التوعية المجتمعية تلعب دورًا حيويًا في تغيير التصورات السلبية وتحسين التفاعل الاجتماعي مع المكفوفين. فالمبادرات التوعوية يمكن أن تساعد في كسر الحواجز النفسية بين المكفوفين وبقية أفراد المجتمع، مما يسهم في تعزيز

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

تقبلهم وزيادة التفاعل الإيجابي معهم. علاوة على ذلك، فإن التشريعات الداعمة لحقوق المكفوفين، مثل توفير الفرص التعليمية والمهنية المتساوية، تساهم في خلق بيئة مواتية للدمج الاجتماعي وتعزز من احترام حقوقهم.

من خلال توفير فرص متساوية للمكفوفين في مختلف المجالات، مثل التعليم والعمل، يمكن تقليل آثار الوصمة الاجتماعية التي تحد من قدرتهم على التفاعل والمشاركة في الحياة المجتمعية. إذ إن فرص الدمج تساهم في رفع الوعي المجتمعي حول إمكاناتهم وتؤدي إلى تغيير المواقف السلبية تجاههم. في ضوء هذه الاستراتيجيات، يمكن تحقيق مجتمع أكثر شمولًا وعدالة، حيث يتمكن المكفوفون من الاندماج الكامل والمساواة مع أفراد المجتمع الآخرين، مما يعزز فرصهم في العيش بكرامة وبحياة مستقلة.

في الواقع، إنه من خلال استعراض هذه الدراسات، يمكن استنتاج استراتيجيات فعّالة تسهم في تعزيز دمج المكفوفين، مثل تطوير برامج تعليمية شاملة تدعم التعلم المتساوي، وتنفيذ حملات توعية تهدف إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة وتغيير الصور النمطية السلبية. بالإضافة إلى أهمية تعزيز الدعم الاجتماعي والنفسي للمكفوفين، وتوفير بيئات عمل ومؤسسات تعليمية تضمن مساواتهم مع الآخرين. هذه الاستراتيجيات، عند تطبيقها بشكل متكامل، ستساهم بشكل كبير في تحسين مستوى التقبل الاجتماعي للمكفوفين وتسهيل اندماجهم الكامل في المجتمع. سيتناول هذا البحث جميع هذه الاستراتيجيات بالتفصيل، مستعرضًا كيفية تطبيقها بشكل فعّال لتعزيز دمج المكفوفين في المجتمع.

5- مبادرات دعم وتمكين المكفوفين في المجتمع

تُعدُّ مبادرات دعم وتمكين المكفوفين في المجتمع خطوة أساسية نحو تحقيق الشمولية والمساواة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. تهدف هذه المبادرات إلى تحسين جودة حياة المكفوفين من خلال توفير الفرص المتكافئة في مختلف المجالات مثل التعليم، العمل، والنشاطات الاجتماعية. كما تركز هذه المبادرات على تغيير التصورات النمطية السائدة وتوفير بيئة داعمة تتيح للمكفوفين التفاعل والمشاركة بشكل فعال في المجتمع. تشمل هذه المبادرات العديد من الجهود المشتركة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل على تعزيز وعي المجتمع بأهمية دمج المكفوفين وتوفير وسائل تكنولوجية وموارد تدريبية تسهم في تعزيز استقلالهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة اليومية. إليك بعض المبادرات العالمية البارزة في مجال دمج المكفوفين فيما يلي:

أ- **مبادرة "Digital Accessible Information System" (DAISY)**: مبادرة "نظام المعلومات الرقمية القابل للوصول" (DAISY) هي مشروع دولي يهدف إلى توفير محتوى معلوماتي قابل للوصول لذوي الإعاقات البصرية أو صعوبات القراءة. يعتمد النظام على تنسيق خاص يتيح للمستخدمين تكييف المحتوى ليتناسب مع احتياجاتهم، مثل التحكم في سرعة القراءة وتكبير النصوص أو الاستماع إلى المحتوى الصوتي. يقدم DAISY بديلاً رقميًا للكتب والمصادر التعليمية التقليدية، مما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعرفة والمعلومات للمكفوفين وذوي الإعاقات البصرية، ويعد أداة تعليمية مهمة في تسهيل مشاركتهم في العملية التعليمية. كما يدعم النظام لغات متعددة ويتيح تخصيص واجهته وفقًا لاحتياجات المستخدمين، بالإضافة إلى توفير إمكانيات التنقل بين الفقرات والصفحات، مما يعزز التفاعل مع المحتوى. ساعد DAISY في تقليل الفجوة الرقمية بين المكفوفين والمجتمع بشكل عام، مما يوفر لهم فرصًا أكبر في التعليم والوصول إلى المعلومات (عبده، 2017).

ب- **مبادرة "Braille Without Borders"**: مبادرة "برايل بدون حدود" هي منظمة غير ربحية تهدف إلى توفير فرص التعليم والتدريب للأشخاص المكفوفين في المناطق النائية والمحرومة حول العالم. تأسست المبادرة بهدف تعليم المكفوفين مهارات برايل، مما يمكّنهم من قراءة وكتابة لغة برايل والوصول إلى المعلومات التعليمية والمهنية. كما تسعى المبادرة إلى ضمان حصول المكفوفين على تعليم شامل وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتمكينهم من بناء مهارات حياتية تساعدهم في التكيف مع الحياة اليومية. بالإضافة إلى ذلك، تركز المبادرة على رفع الوعي المجتمعي حول حقوق المكفوفين وتحدياتهم، وتقديم الأدوات التعليمية اللازمة لهم. كما تتعاون مع مؤسسات محلية ودولية لتحسين حياة المكفوفين في الدول النامية. أسهمت "برايل بدون حدود" في تحسين حياة المكفوفين من خلال توفير التعليم والفرص المهنية والاجتماعية، ولعبت دورًا في تغيير المواقف المجتمعية وتعزيز الشمولية والمساواة وتكافؤ الفرص .

ج- **مبادرة "The Seeing Eye"**: مبادرة "العيون التي ترى" هي منظمة غير ربحية تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف توفير كلاب إرشادية للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر. تهدف المبادرة إلى تحسين جودة حياة المكفوفين من خلال تدريب الكلاب وتوفيرها للمكفوفين ليتمكنوا من التنقل بحرية وأمان. تقدم "العيون التي ترى" خدمات تدريب الكلاب بالإضافة إلى تدريب الأفراد

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

المكفوفين على كيفية التعامل مع الكلاب الإرشادية، مما يساعدهم في التغلب على التحديات اليومية التي يواجهونها. تستمر هذه المبادرة في تقديم دعم مستمر للأشخاص المكفوفين لضمان تكامل الكلاب الإرشادية في حياتهم اليومية، مما يعزز استقلاليتهم ويساهم في تحسين نوعية حياتهم (Nilsson April 14, 2016, 68)

د- مبادرة "Perkins International": هي جزء من جهود مؤسسة بيركنز لتعليم المكفوفين، وتهدف إلى دعم وتعزيز التعليم والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية في جميع أنحاء العالم. تعمل المبادرة على تقديم خدمات تدريبية وتعليمية للمختصين والعائلات، إضافة إلى تعزيز السياسات التي تدعم دمج المكفوفين في المجتمع. تهدف أيضًا إلى تطوير مهارات الأفراد المكفوفين وتوفير فرص تعليمية متكافئة لتحسين جودة حياتهم وتعزيز استقلاليتهم. وتُعد مؤسسة بيركنز لتعليم المكفوفين أقدم مؤسسة في الولايات المتحدة متخصصة في تعليم وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية (Programs January 9, 2025) .

هـ- مبادرة "World Blind Union": مبادرة "الاتحاد العالمي للمكفوفين" هي منظمة دولية غير ربحية تسعى إلى تعزيز حقوق المكفوفين على مستوى العالم. تم تأسيس هذه المبادرة بهدف توفير الدعم اللازم للأشخاص المكفوفين وتيسير دمجهم في المجتمع بشكل كامل. تعمل المبادرة على نشر الوعي بشأن حقوق المكفوفين، وتقديم حلول مبتكرة لتحسين نوعية حياتهم، بدءًا من التعليم وصولًا إلى الفرص الوظيفية والتجهيزات التكنولوجية التي تسهم في تسهيل حياتهم اليومية. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المبادرة الأبحاث والمشاريع التي تهدف إلى إزالة العوائق الاجتماعية التي قد يواجهها المكفوفون، وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في مختلف المجالات.

و- مبادرة ضوء "Light Initiative": مبادرة "ضوء" هي مبادرة تطوعية غير رسمية وغير ربحية، مستقلة وغير تابعة لأي جهة أو منظمة، تستهدف في عملها شريحة المكفوفين وضعاف البصر في مختلف المراحل والأماكن. تهدف إلى دعم المكفوفين وضعاف البصر في متابعة تعليمهم المدرسي والجامعي والدراسات العليا، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات مثل التسجيل الصوتي للمحتوى العلمي، وإعداد المحتوى وتهيئته لطباعته بطريقة برايل. لا يوجد مقر لمبادرة "ضوء" على أرض الواقع، حيث يتم العمل والتنسيق بشكل كامل عبر الإنترنت (بريد إلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي)، وبهذا تكون إمكانية التطوع متاحة بشكل أكبر لجميع الراغبين من أي مكان وفي أي وقت (مبادرة ضوء، بدون تاريخ).

تُعد هذه المبادرات جزءًا من الجهود العالمية المستمرة لتحسين حياة المكفوفين وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع، من خلال توفير الأدوات التقنية الحديثة، وتعزيز السياسات الداعمة، وإتاحة فرص التعليم والتدريب التي تسهم في تحقيق المساواة والشمولية.

وفي هذا الإطار، قامت بعض الدول العربية باتخاذ خطوات هامة لتحسين حياة المكفوفين وتعزيز مشاركتهم في المجتمع. في الإمارات العربية المتحدة، تم إطلاق مبادرة "أرى" التي تقدم الدعم للأطفال المكفوفين وضعاف البصر والذين يعانون إعاقات بصرية تمنعهم من قراءة المطبوعات. وتتبنى المبادرة مجموعة أهداف تعكس في مضمونها المهام المنصوص عليها في معاهدة مراكش 2013، والخاصة بتوفير الكتب على نطاق أوسع لهذه الفئة وبتنسيقات يسهل عليهم استخدامها. في مصر، تم إطلاق مبادرة "رفيق" التي تسعى إلى تحويل أي محتوى مرئي إلى مسموع، سواء كان دراسيًا أو غير دراسي، بهدف دعم الطلبة المكفوفين في مختلف مراحل التعليم، بما في ذلك طلاب الماجستير والدكتوراة. تعمل المبادرة على تحويل الكتب والأبحاث إلى ملفات صوتية، مما يساهم في تسهيل العملية التعليمية وتعزيز فرص المكفوفين في الوصول إلى المحتوى العلمي بشكل مستقل.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد أنشأت مراكز تأهيل متخصصة لدعم المكفوفين، مثل "مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة"، الذي يُعنى بتأسيس أفضل التطبيقات العلمية على قاعدة بحثية موثقة، وإعداد برامج علمية تستهدف التصدي لمختلف الإعاقات، بما في ذلك الإعاقات البصرية. يركز المركز على معرفة مسببات الإعاقة والاكتشاف والتدخل المبكر لها، وتسخير نتائج البحوث ومخرجاتها لأغراض التخطيط والتقييم في مجالات الوقاية والرعاية والتأهيل. كما يعمل المركز على تحسين ظروف ذوي الإعاقة، بما يشمل المكفوفين، لتمكينهم من أن يصبحوا قوى عاملة منتجة ومساهمة في بناء المجتمع.

في السياق ذاته، تبنت العديد من الدول العربية، مثل الأردن، البحرين، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، وعُمان، تونس سياسات دمج المكفوفين في المدارس العامة، وذلك إيمانًا بأهمية الدمج ومزاياه. وقد تضمنت هذه السياسات توفير أدوات تعليمية مساعدة مثل الكتب الصوتية، برامج القراءة الإلكترونية، وطريقة برايل، بالإضافة إلى تدريب المعلمين

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

لضمان تقديم تعليم عالي الجودة. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز التفاعل الاجتماعي والأكاديمي للمكفوفين، مما يسهم في تسهيل عملية التعلم لهم وضمان تكافؤ الفرص التعليمية.

ورغم هذه الجهود، فقد وردت العديد من الملاحظات والتحديات التي تواجه طلبة الدمج في بعض المدارس الحكومية، حيث تعاني هذه المدارس من غياب الرؤية الواضحة في التعامل مع طلبة الدمج وفقًا لنوع كل حالة، فضلًا عن وجود فجوة كبيرة في المعالجة الصحيحة من قبل الإدارة المدرسية للمشكلات التي يتعرض لها بعض الطلبة. وتؤثر هذه التحديات سلبًا على تحقيق أهداف الدمج، مما يتنافى مع رؤية وتوجه الدولة نحو تعزيز دمج هذه الفئة في المؤسسات التعليمية (علي 2024، 289).

من كل ما تقدم، يمكن القول إنه من المهم أن يتم تطبيق هذه الاستراتيجيات بشكل مستمر ومنتظم في بيئة تعليمية تشجع التواصل والتعاون بين الطلاب من مختلف الخلفيات الثقافية، كما يجب توفير الدعم والتوجيه للطلاب للتعامل مع التحديات والمشاكل التي يواجهونها أثناء عملية التكامل، والتعايش المجتمعي المدرسي. ناهيك عن أهمية تطوير المناهج والأنشطة المدرسية لتكون شاملة ومتنوعة، مما يضمن تلبية احتياجات الطلاب المكفوفين وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في البيئة التعليمية.

6- خطوات نحو دمج المكفوفين في المجتمع

يُعدّ دمج المكفوفين في المجتمع من القضايا الاجتماعية المهمة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا لتحقيق التوازن بين حقوقهم وواجباتهم، وضمان حصولهم على فرص متساوية في مختلف مجالات الحياة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الدمج يواجه العديد من التحديات المرتبطة بالوصمة الاجتماعية والصور النمطية، مما يجعل من الضروري العمل على وضع استراتيجيات فعّالة لتعزيز التقبل الاجتماعي. في هذا السياق، سيتم استعراض الخطوات اللازمة لتحقيق دمج فعّال للمكفوفين على النحو التالي:

أ- دور التربية والإعلام في تغيير الصور النمطية عن المكفوفين

تلعب التربية دورًا محوريًا في تشكيل الوعي الاجتماعي وإرساء قيم التقبل والمساواة بين الأفراد. إذ يمكن للمؤسسات التعليمية، من خلال برامج تعليمية شاملة، أن تُعلّم الطلاب منذ الصغر أهمية تقبل المكفوفين والتفاعل معهم بشكل إيجابي وبناء. يتطلب ذلك دمج مفاهيم مثل التنوع والإعاقة في المناهج الدراسية، ليس فقط لزيادة المعرفة حول المكفوفين، ولكن أيضًا لتعزيز مشاعر الاحترام والتقدير لهم كأفراد قادرين على الإسهام في المجتمع.

الإعلام هو الآخر يُعدّ أداة قوية قادرة على تغيير الصور النمطية وإعادة تشكيل المفاهيم السائدة عن المكفوفين. من خلال إنتاج مواد إعلامية تُظهر النماذج الإيجابية للمكفوفين، مثل شخصيات بارزة حققت إنجازات كبيرة في مجالات متنوعة، يمكن للإعلام أن يُبرز أن المكفوفين ليسوا مجرد أفراد يحتاجون المساعدة، بل هم جزء فاعل ومؤثر في المجتمع. هذا النوع من الإعلام يُساعد في تحدي الصور النمطية السلبية التي تصور المكفوفين كعاجزين أو محدودي القدرات.

علاوة على ذلك، يمكن لوسائل الإعلام تنظيم حملات توعية متكاملة تهدف إلى نشر المعرفة حول حقوق المكفوفين وأهمية دمجهم في مختلف المجالات. هذه الحملات يجب أن تتضمن قصصًا حقيقية تعكس تحدياتهم وإنجازاتهم، بالإضافة إلى نشر رسائل تدعو إلى القضاء على الوصمة الاجتماعية. ويُفضل أن تكون هذه الحملات متنوعة الوسائط لتصل إلى فئات مختلفة من الجمهور، بما في ذلك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

التربية والإعلام يمكن أن يتكاملا معًا لتعزيز التغيير الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن للإعلام أن يبرز مبادرات التعليم الشامل ويظهر مدى تأثيرها الإيجابي في دعم المكفوفين، مما يشجع المدارس والمؤسسات التعليمية على اعتماد نهج مماثل. في المقابل، يمكن للمدارس أن تُعزز دور الإعلام من خلال دعوة وسائل الإعلام لتغطية فعاليات تشجع على دمج المكفوفين وتسليط الضوء على قصص النجاح الملهمة.

أخيرًا، يجب أن يكون الهدف الأساسي للتربية والإعلام هو بناء ثقافة مجتمعية تقوم على الاحترام والمساواة، وتحدي جميع أشكال التمييز. من خلال التعاون بين هاتين المؤسستين، يمكن تحقيق تغيير جذري في التصورات المجتمعية، مما يخلق بيئة داعمة تُساعد المكفوفين على تحقيق إمكاناتهم والمساهمة الفعّالة في بناء مجتمعاتهم.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعدُّ من الدول الرائدة في تغيير الصورة النمطية عن المكفوفين من خلال وسائل الإعلام وبرامج التعليم الشامل. في الواقع، يعتمد النظام التعليمي الأمريكي على دمج المكفوفين في المدارس العادية، مع توفير

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

التكيفات والبرامج التعليمية المتخصصة مثل الكتب الصوتية والبرامج الحاسوبية المساعدة. وفقًا لقانون التعليم للأفراد ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة "The Individuals with Disabilities Education Act" (IDEA)، يُطلب أن يكون لكل طالب كفيف خطة تعليم فردية تلبي احتياجاته الخاصة، مع تدريب المعلمين لضمان استفادة المكفوفين من التعليم بشكل كامل. كما يهدف النظام إلى تعزيز مشاركتهم في الأنشطة المدرسية ودعم التفاعل الاجتماعي والنمو الأكاديمي. بذلك، يساهم قانون IDEA في تغيير التصورات الخاطئة حول المكفوفين ويحفز المجتمع على رؤيتهم كأفراد متساويين في حقوقهم وأدائهم (Ross October 6, 2022, 350) .

من جانب آخر، تُسهم وسائل الإعلام الأمريكية في تصحيح الصورة النمطية السلبية عن المكفوفين من خلال تقديم نماذج إيجابية. على سبيل المثال، يُعدُّ فيلم "Scent of a Woman" عام 1992 من أبرز الأمثلة السينمائية التي تظهر شخصية كفيف يتفوق في عدة مجالات، مما يساعد في تغيير التصورات السلبية وتوضيح قدرة المكفوفين على التفوق والإبداع (Crossland 2024, 178) .

وتدعم هذه التوجهات منظمات مثل الاتحاد الوطني للمكفوفين "National Federation of the Blind" (NFB)، الذي يقوم بحملات توعية تهدف إلى تعزيز حقوق المكفوفين وتوفير فرص أكبر لهم في الحياة المجتمعية. **على سبيل المثال (Wikipedia contributors, n.d.):**

أ- يُنظم الاتحاد فعاليات مثل "أسبوع التوعية بالمكفوفين"، حيث يتم عرض قصص نجاح لأفراد مكفوفين في مجالات مثل التعليم، والرياضة، والفنون، مما يساهم في تغيير التصورات المجتمعية وتعزيز التقبل الاجتماعي.

ب- يُصدر الاتحاد تقارير ودراسات تسلط الضوء على التحديات التي يواجهها المكفوفون، ويقدم توصيات للسياسات العامة تهدف إلى تحسين جودة حياتهم وتعزيز مشاركتهم الفعّالة في المجتمع.

من خلال هذه الجهود، يسعى الاتحاد إلى بناء مجتمع أكثر شمولًا وتقبلًا للمكفوفين، مما يساهم في تمكينهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة الفعّالة في بناء مجتمعاتهم.

بشكل عام، تُبرز الجهود المبذولة في الولايات المتحدة لتعزيز حقوق المكفوفين وتغيير الصورة النمطية السلبية تجاههم أهمية تبني سياسات شمولية في التعليم ووسائل الإعلام. من خلال القوانين والبرامج التعليمية المتخصصة، بالإضافة إلى الحملات الإعلامية والتوعوية، تسعى هذه الجهود إلى تحسين دمج المكفوفين في المجتمع. وتؤكد هذه المبادرات على ضرورة توفير بيئة داعمة تساهم في كسر الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالمكفوفين وتعزيز تقبلهم المجتمعي، مما يعزز بناء مجتمع أكثر شمولًا واحترامًا للقدرات الفردية بغض النظر عن الإعاقة.

ب- دور التشريعات والسياسات في تعزيز التقبل الاجتماعي للمكفوفين

التشريعات والسياسات الداعمة تشكل أسسًا رئيسية لتحسين وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها المكفوفين، من خلال ضمان حقوقهم وتعزيز التقبل الاجتماعي لهم. فالقوانين التي تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تُعد خطوة محورية نحو تحقيق المساواة وإلغاء التمييز ضدهم. على سبيل المثال، تُعد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تبنتها الأمم المتحدة في عام 2006 من أبرز التشريعات التي تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية. تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز قدرة الأفراد ذوي الإعاقة على ممارسة حقوقهم في بيئات خالية من التمييز والعوائق، وضمان المساواة في الفرص والحقوق.

بالإضافة إلى ذلك، توجد قوانين محلية ودولية أخرى تُعنى بتوفير التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل قانون التعليم للأفراد ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية (IDEA) الذي سبق الإشارة إليه، حيث يضمن تقديم التعليم الشامل والمناسب للأطفال المكفوفين في المدارس العامة، وتوفير التعديلات اللازمة مثل المواد الصوتية والتكنولوجيا المساعدة. هذه التشريعات تساهم في تأمين فرص تعليمية مماثلة لتلك التي يحصل عليها الأشخاص غير ذوي الإعاقة، مما يعزز من فرصة الدمج الاجتماعي والتقبل داخل المجتمع المدرسي.

من جهة أخرى، تسهم السياسات الحكومية في التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يحصلون على فرص عمل متساوية، من خلال قوانين مثل قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة"Americans with Disabilities Act" (ADA) في الولايات المتحدة. يفرض هذا

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

القانون على أرباب العمل تزويد بيئات عمل مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع تيسير الوصول إلى جميع الوظائف العامة والخاصة التي يمكنهم العمل بها. مثل هذه السياسات تسهم في تكريس فكرة أن المكفوفين يمكنهم المساهمة بشكل فاعل في مختلف مجالات الحياة، وبالتالي تقليل الوصمة الاجتماعية التي قد ترتبط بإعاقتهم (Perritt 2003, 420).

علاوة على ذلك، تساهم التشريعات التي تدعم حقوق المكفوفين في تقليل الحواجز التي قد تواجههم في حياتهم اليومية. هذه التشريعات تضمن توفير خدمات التنقل المناسبة، مثل استخدام الكلاب المدربة ووسائل النقل العامة الملائمة، مما يساهم في تمكينهم من التنقل بحرية داخل مجتمعاتهم. دعم هذه الحقوق يساعد المكفوفين على ممارسة حياتهم بشكل مستقل أكثر، وهو ما ينعكس إيجابيًا على تصورات المجتمع لهم ويعزز التقبل الاجتماعي.

إجمالًا، تُعتبر التشريعات والسياسات الداعمة خطوة أساسية نحو تعزيز التقبل الاجتماعي للمكفوفين ودمجهم في المجتمع. من خلال توفير بيئات تعليمية، مهنية، واجتماعية مناسبة، تساهم هذه القوانين في إرساء ثقافة المساواة والشمولية، التي تُعتبر الأساس لبناء مجتمع عادل، يتقبل كافة أفراده بغض النظر عن إعاقاتهم.

ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر تعاونًا مستمرًا بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لضمان التنفيذ الفعّال لهذه التشريعات ودعم المكفوفين في تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويشمل هذا التعاون تطوير برامج توعية مجتمعية لتغيير التصورات الخاطئة حول المكفوفين، بالإضافة إلى توفير تدريبات مستمرة للمؤسسات التعليمية والمهنية لتأهيل المعلمين وأرباب العمل على كيفية التعامل مع المكفوفين بشكل مناسب. كما يجب إنشاء آليات رقابة فعّالة لضمان التزام المؤسسات بتطبيق هذه التشريعات، فضلًا عن تطوير منصات تكنولوجية مبتكرة تساهم في تسهيل وصول المكفوفين إلى المعلومات والفرص المتاحة لهم في مختلف المجالات.

ج- تعزيز الدعم الاجتماعي والنفسي للمكفوفين ودور ذلك في التصدي للوصمة الاجتماعية

يتعرض المكفوفون في العديد من المجتمعات إلى وصمة اجتماعية تؤثر بشكل كبير على نوعية حياتهم، مما يستدعي الحاجة إلى تعزيز الدعم الاجتماعي والنفسي لهم. يُعدُّ الدعم الاجتماعي أداة مهمة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي يعاني منه المكفوفون، حيث يُساعد على تقوية روابطهم مع المجتمع ويعزز من تقديرهم لذاتهم، مما يُسهم في تعزيز مشاركتهم الفعّالة في مختلف المجالات. إلى جانب ذلك، يُعدُّ الدعم النفسي عنصرًا أساسيًا لمساعدتهم على التكيف مع تحديات حياتهم اليومية.

من خلال توفير بيئة داعمة تشجع على التفاعل الاجتماعي الإيجابي، يمكن للمكفوفين تجاوز العديد من العقبات التي قد تساهم في تعزيز وصمتهم المجتمعية. برامج التأهيل النفسي التي تهدف إلى بناء المهارات الاجتماعية والقدرة على التفاعل مع الآخرين تُعتبر من أبرز الطرق التي تساعد في تمكين المكفوفين وتغيير النظرة السلبية نحوهم. كما أن التفاعل المستمر مع أفراد المجتمع غير المكفوفين يسهم في تقليل الفجوة الاجتماعية ويؤدي إلى تكوين علاقات قائمة على الفهم والتفاهم.

أهمية الدعم النفسي تتضاعف أيضًا في التعامل مع المشاعر الداخلية التي قد يعاني منها المكفوفون بسبب العزلة والتمييز، مثل الاكتئاب والقلق. توفير مستشارين نفسيين متخصصين في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى جلسات توعية ودعم جماعي، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الصحة النفسية للمكفوفين وتعزيز قدراتهم على التأقلم مع تحديات الحياة. مثل هذا الدعم لا يقتصر على معالجة الأعراض النفسية بل يساهم في بناء شخصيات قوية وقادرة على مواجهة التحديات الحياتية.

إجمالًا، يُظهر البحث ضرورة تكامل الدعم الاجتماعي والنفسي للمكفوفين كجزء من منظومة شاملة للحد من وصمتهم المجتمعية. من خلال تبني هذه المبادرات وتوفير بيئات تعليمية واجتماعية داعمة، يمكن تغيير التصورات السلبية التي تؤثر على المكفوفين وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الاجتماعية والنفسية الكاملة. كما أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة يساهم في توفير برامج تأهيل مستدامة، تركز على تمكين المكفوفين من التفاعل الفاعل مع المجتمع، مما يعزز من دورهم الاجتماعي. إن التأثير طويل الأمد لتوفير هذا الدعم يساهم في بناء مجتمع يتسم بالمساواة والشمولية، مما يجعل المكفوفين قادرين على العيش بكرامة والمساهمة في تنمية مجتمعهم.

إن النموذج الكندي يُعدّ من أبرز التجارب التي تُركّز على تقديم دعم اجتماعي ونفسي شامل للمكفوفين، حيث يلعب المعهد الوطني الكندي للمكفوفين "Canadian National Institute for the Blind" (CNIB) دورًا محوريًا في تعزيز استقلالية المكفوفين ودمجهم بشكل فعّال في المجتمع. منذ تأسيسه في عام 1918، يقدّم المعهد برامج متنوعة تشمل الاستشارات النفسية، التدريب المهني،

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

والتعليم المتخصص، بالإضافة إلى تعزيز مهارات التفاعل الاجتماعي. يهدف المعهد إلى معالجة التحديات النفسية التي قد يواجهها المكفوفون، مثل القلق والاكتئاب، وتقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقلالية والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. تشير الدراسات إلى أن 85% من المكفوفين الذين استفادوا من خدمات المعهد شهدوا تحسنًا ملحوظًا في نوعية حياتهم، مما يعكس نجاح هذه المبادرات في تخطي الوصمة الاجتماعية وتعزيز تقبل المكفوفين في المجتمع (Herie 2005, 173) .

مما تقدم، يمكن القول إن دمج المكفوفين في المجتمع يتطلب نهجًا شاملًا يتضمن تغييرات في التربية والإعلام، بالإضافة إلى تطوير التشريعات والسياسات الداعمة. فالتعليم الشامل والإعلام الإيجابي لهما دور كبير في تغيير الصور النمطية وتعزيز التقبل الاجتماعي، بينما تساهم التشريعات في ضمان حقوق المكفوفين وتوفير بيئات ملائمة لهم في مختلف المجالات. كما أن توفير الدعم الاجتماعي والنفسي لهؤلاء الأفراد يُعتبر خطوة أساسية لمساعدتهم على تجاوز التحديات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالإعاقة، ويعزز قدرتهم على المساهمة الفاعلة في المجتمع. وجدير بالذكر أنه على الرغم من التقدم المحرز في العديد من الدول، إلا أنه لا يزال من الضروري تبني المزيد من المبادرات الشاملة لضمان حصول المكفوفين على فرص متساوية وعادلة في جميع مجالات الحياة.

الخاتمة

إن الوصمة الاجتماعية تُعدُّ أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المكفوفين في العديد من المجتمعات، حيث تساهم الصور النمطية السلبية والتصورات الخاطئة في تشكيل نظرة المجتمع تجاههم. هذه الوصمة تؤدي إلى عزلة اجتماعية وتهميش، مما يحد من الفرص المتاحة لهم للاندماج الفاعل في المجتمع. التقبل الاجتماعي يُعتبر من العوامل الأساسية في التصدي لهذه الوصمة، حيث يتطلب قبول المكفوفين من قبل أفراد المجتمع، وتوفير بيئات تعليمية وعملية تشجع على التفاعل والتعاون بين المكفوفين وغير المكفوفين.

من خلال برامج التوعية الاجتماعية والإعلامية، يتم العمل على تغيير التصورات النمطية السائدة، والتي غالبًا ما تُسهم في تعزيز التمييز ضد المكفوفين. هذه البرامج تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز قيم الشمولية والمساواة في المجتمع، مما يسهم في تجاوز التصورات الخاطئة التي تحيط بالمكفوفين. كما أن توفير بيئات تفاعلية في المدارس وأماكن العمل، مع تقديم الفرص المناسبة للمكفوفين للتفاعل مع المجتمع بشكل متساوٍ، يُعتبر خطوة أساسية نحو تعزيز التقبل الاجتماعي وتقديم الدعم اللازم لهم.

يتطلب التقبل الاجتماعي للمكفوفين بذل جهد مستمر من قبل المؤسسات التعليمية. فالتعليم الشامل، الذي يتيح للمكفوفين فرصة التعلم في بيئات تعليمية مجهّزة بالموارد المساعدة مثل الكتب الصوتية والبرامج الحاسوبية، يُعدّ من الأسس الجوهرية التي تساهم في تقليل الوصمة الاجتماعية وتحقيق الدمج. كما أن تهيئة المعلمين وتدريبهم على التعامل مع المكفوفين يوفر بيئة تعليمية تشجّع على المساواة وتقبل التنوع.

من جانب آخر، يُعد الإعلام أداة قوية لتغيير الصور النمطية وتعزيز التقبل الاجتماعي. إذ يمكن لوسائل الإعلام من خلال تقديم نماذج إيجابية للمكفوفين في مختلف المجالات أن تساهم في كسر الحواجز النفسية التي قد يكون المجتمع قد بنى عليها. إن التركيز على قصص النجاح في التعليم والعمل والفنون يعزز من تحسين صورة المكفوفين ويشجّع المجتمع على قبولهم بشكل إيجابي.

أيضًا، تلعب التشريعات والسياسات الداعمة دورًا رئيسيًا في ضمان حقوق المكفوفين وتعزيز التقبل الاجتماعي لهم. توفر القوانين مثل "قانون التعليم للأفراد ذوي الإعاقة" (IDEA)، إلى جانب "قانون الأمريكيين ذوي الإعاقة" (ADA) في الولايات المتحدة، وأمثالها في العديد من الدول، إطارًا قانونيًا يحمي حقوق المكفوفين ويوفر لهم فرصًا متساوية في التعليم والعمل. من خلال هذه السياسات، يمكن ضمان دمج المكفوفين في المجتمع بشكل فعّال، مما يقلّل من العزلة الاجتماعية ويعزز مشاركتهم في الحياة اليومية.

وفي هذا السياق، يُعتبر الدعم الاجتماعي والنفسي للمكفوفين أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز عملية دمجهم في المجتمع. حيث يساهم الدعم النفسي في تقوية الثقة بالنفس للمكفوفين، مما يساعدهم على مواجهة التحديات اليومية بشكل أفضل. كما أن الدعم الاجتماعي، سواء من العائلة أو المجتمع المحيط، يُعدّ ركيزة أساسية في توفير بيئة مشجّعة للمكفوفين، تُمكّنهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في المجتمع بشكل فعّال.

رغم هذه الاستراتيجيات الهامة، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه التقبل الاجتماعي للمكفوفين، مثل ضعف الوعي المجتمعي، والتصورات النمطية الراسخة، وقلة الفرص المتاحة للمكفوفين في التفاعل مع المجتمع بشكل متساوٍ. لذلك، من الضروري

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

تكامل جهود الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني لضمان توفير بيئة تعليمية واجتماعية شاملة تدعم وتعزز المكفوفين وتوفر لهم الفرص للمشاركة الفعّالة في الحياة المجتمعية.

في النهاية، إنَّ تجاوز آثار الوصمة الاجتماعية التي يواجهها المكفوفون يتطلب تعاونًا مستمرًا بين كافة الأطراف المعنية، مع اعتماد استراتيجيات توعية ومبادرات تشجع على تقبلهم ودمجهم الفعلي في المجتمع. من خلال هذه الجهود المستمرة، يمكن تغيير التصورات السلبية التي تساهم في تعزيز التهميش الاجتماعي، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر شمولًا وتقديرًا لمهارات وإمكانات المكفوفين، ويتيح لهم الفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع.

المصادر :

)الإسكوا ,(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .*دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية* .بيروت :بيروت : الأمم المتحدة.2020 ,

أحمد ,فرغلي، سارة حفظي .*التخفيف من الشعور بالوصمة الاجتماعية لدى مرضي الإضطرابات النفسية* .مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم.2021 ,

إسماعيل ,البرغوثي، عادل .*حقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإعاقة :رؤية حقوقية شاملة* .عمان :دار الفكر ناشرون وموزعون , 2003.

العزيز ,سيف، أمينة محمد عبد .*متطلبات تحقيق الحماية الاجتماعية للمكفوفين من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية* . مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية :مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية.2024 ,

جرجس ,عياد، هاني .*الوصمة الجنائية :دراسة في علم اجتماع الجريمة* .ط .*1*تقديم :سيد جاب الله السيد .الشارقة :الشارقة :كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.2021 ,

جوديث ,هولنويجر، .*تعريف الإعاقة وتصنيف أنواعها :كُتيّب وبينار* .ترجمة :بسمير فيداهيتش .نيويورك .منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة)اليونيسف.2014 ,(

حسن ,ودعاني، جمعان بن .*الوصم الاجتماعي من منظور التربية الاسلامية* .كلية التربية –جامعة سوهاج :مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية، كلية التربية –جامعة سوهاج.2020 ,

على ,حسن، هبه محمد .*الوصمة وعلاقتها بتقدير الذات والاستبصار لدى عينة من مرضى الفصام* .كلية التربية –جامعة أسيوط : مجلة دراسات في مجال الإرشاد النفسي والتربوي، كلية التربية –جامعة أسيوط.2020 ,

علي ,زغير، لمياء ياسين وموسى، .*المرافقة المختصة لذوي الاحتياجات الخاصة :تونس نموذجا* .مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، المجلد الرابع :مؤتمر كلية التربية التخصصي السابع والعشرين للعلوم الإنسانية والتربوية.2024 ,

فاروق ,الروسان، .*قضايا ومشكلات في التربية الخاصة* .ط .*3*عمان :دار الفكر ناشرون وموزعون.2013 ,

فرحان ,أبو زيتون، جمال عبد الله سلامة ومقدادي، يوسف .*الأمن النفسي لدى الطلبةِ المعاقين بصريًا في ضوء بعض المتغيرات* . دمشق :مجلة جامعة دمشق.2012 ,

ك ,لينك، بروس ج .وفيلان، جو .*مفهمة الوصمة* .ترجمة :ثائر ديب .عمران.2020 .

محمد ,مخفوظي، أمين .*الوصمة الاجتماعية وأثرها على الصلابة النفسية لدى المرأة)دراسة وصفية تحليلية على ثلاث حالات من نساء المدية* .)مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية.2022 ,

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

مصطفى ,راجح، فريالة .*برنامج مقترح من منظور طريقة العمل مع الجماعات للتخفيف من الشعور بالوصمة الاجتماعية لدى أبناء ذوي الاضطرابات النفسية* .مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية :مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية.2022 ,

منصور ,مفتاح، محمد كامل .*الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات المسؤولة عن حمايتها في النظامين المصري والسعودي* .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.2022 ,

وآخرون ,أبو ملحم، محمد حسن .*دور التقنيات التكيفية الحديثة في دمج المكفوفين وتمكينهم في المجتمع الأردني :دراسة ميدانية من وجهة نظر المكفوفين إقليم الوسط* .دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.2017 ,

وليد ,عبد الرحمن، ضامر .*تنمية قدرات الحواس لدى الأفراد المعاقين بصريًا* .دراسات في التنمية والمجتمع.2015 ,

Abrams, Dominic, Hogg, Michael A. & Marques, José M. (Eds.). *Social Psychology of Inclusion and Exclusion. 1st Edition.* London: Psychology Press, 2013.

Brundage, Shelley B. & Ratner, Nan Bernstein. *Linguistic aspects of stuttering: research updates on the language-fluency interface*. Topics in Language Disorders (TLD), 2022.

Crossland, Michael. *Vision Impairment: Science, art and lived experience.* London: London, 2024.

DeWall, C. Nathan & Bushman, Brad J. *Social Acceptance and Rejection: The Sweet and the Bitte*. Psychological Science: Current Directions in Psychological Science, 2011.

Frost, David M. *Social Stigma and its Consequences for the Socially Stigmatized.* Social and Personality Psychology Compass, 2011.

Glover, Jonathan. *Civil Rights and the Rights of Disabled People.* London: Oxford University Press, 2009.

Goffman, Erving. *Stigma: Notes on the management of spoiled identity*. New Jersey: Prentice-Hall: New Jersey: Prentice-Hall, 1963.

Hall, Sarah. *The social inclusion of people with disabilities: A qualitative meta-analysis.* Journal of Ethnographic & Qualitative Research, 2009.

Hasselt, Vincent B. Van. *Social adaptation in the blind* . Clinical Psychology Review, 1983.

Herie, Euclid. *The Journey to Independence: Blindness - The Canadian Story.* Toronto: Dundurn Press, 2005.

Klauke, Susanne, Sondocie, Chloe & Fine, Ione. *The impact of low vision on social function: The potential importance of lost visual social cues.* Journal of Optometry, 2023.

Krug, Gerhard, Drasch, Katrin & Jungbauer-Gans, Monika. *The social stigma of unemployment: consequences of stigma consciousness on job search attitudes.* behaviour and success: Journal for Labour Market Research, 2019.

McBroom, Lynn W. et al. *Barriers to Employment Among Persons who are Blind or Visually Impaired: Executive Summary*.. Mississippi State University: Rehabilitation Research and Training Center on Blindness and Low Vision, 1998.

Nilsson, Jeff, Hollandbeck, Andy & Eustis, Dorothy Harrison. *The Post article that launched the Seeing Eye program.* April 14, 2016.

Oliver, Michael. *Understanding Disability: From Theory to Practice.* London: Palgrave Macmillan, 1996.

Perritt, Henry H. *Americans With Disabilities Act Handbook. 4th Edition. Algonquin, Illinois.* Wolters Kluwer Law & Business, 2003.

Programs, Perkins International - International. *Perkins School for the Blind. Retrieved* . January 9, 2025.

Quiros, Laura. *The Social Construction of Racial and Ethnic Identity Among Women of Color from Mixed Ancestry.* Psychological Freedoms and Sociological Constraints. A dissertation submitted to the Graduate Faculty in Social Welfare in partial , 2009.

Ross, Nathaniel. *Individuals with Disabilities Education Act (1975). Tempe, Arizona: Embryo Project Encyclopedia*. Arizona: Arizona State University. Retrieved January10, 2025, October 6, 2022.

Sayce, Liz. *Stigma, discrimination and social exclusion (What's in a word?).* Journal of Mental Health, 2009.

 DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808

Shakespeare, Tom. *Disability Rights and Wrongs Revisited. 2nd Edition.* . London: London: Routledge, 2014.

Thomas, Carol. *Sociologies of Disability and Illness: Contested Ideas in Disability Studies and Medical Sociology*. London: London: Bloomsbury Publishing, 2017.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.808